

## تقرير

## مديرية كمرك المنطقة الوسطى.. في حالة نقل بعض أقسامها

تنوي مديرية كمرك ومكوس المنطقة الوسطى نقل قسمي السيارات والخروجية الى احدى البنايات في (خان ضاري) منطقة (ابو غريب) ويعتقد بعضهم ان نقل هذين القسمين الى منطقة بعيدة عن المركز سيتسبب في الكثير من المتاعب لعموم المواطنين اضافة الى الموظفين العاملين في المديرية لبعدها عن سكنهم وللظروف الحالية التي تهيمن عليها ظاهرة ارتفاع اجور النقل اضافة الى عدم الشعور بالامان نتيجة العمليات المسلحة الكثيرة التي كانت منطقة (ابو غريب) منطلقا لها.

ترك العجل ويعزو سبب ذلك الى ان الهدوء الامني والاستقرار في هذه المناطق لا يزال دون المستوى المطلوب والخوف منها لا يزال قائما في النفوس اضافة الى ان المواطن صاحب السيارة سيعاني كثيرا بسبب هذا الاجراء لبعده المسافة بينها وبين مديرية المرور التي يعتبر عملها لصيقا بعمل قسم السيارات تنمى ان يتم الترتيب في تطبيق هذا الاجراء ودراسته بافاضة لتقرير ذلك.

المديرية العامة للمرور قريبة بالنسبة لقسمي السيارات والخروجية وهما على علاقة وثيقة بكتيبتها لانها يحددان مرجعيات وثيقة كالتالي من ناحية الصلاحية والموديلات وتطبيق ارقام الشواصي وهيكلتها وفيها قسم الحاسبة الالكترونية المرتبط مباشرة مع حاسبات مديرية المرور العامة.

وتكون المراجعات سهلة وسريعة للمسافات القريبة بين المديرين وفيهما خدمة للمواطن وللصحة العامة من حيث الواردات المالية التي تجنيها الدائرتان . هذا ما ذكره المواطن محمود محمد من بغداد ويضيف:

اما موضوع الدرجات النارية فهي تأخذ نفس الاجراءات بالنسبة للمراجعات بأحالتها للاسواق المشار اليها سلفا، ويرجع ما يقارب صاحب ٨٠ دراجة يوميا .

علما ان المديرية العامة للمرور تنوي في الشهر الثالث من العام القادم تبديل لوحات السيارات المنقست باللوحات الدائمة مما يتطلب العمل معا وبشكل سريع لانجاز هذه المهمة الصعبة التي لا يمكن انجازها إلا من خلال هاتين الدائرتين المعطومتين وهي اعداد كبيرة دخلت الى البلاد وتتطلب جهدا ومثابرة ولا ننسى ان الكثير من هذه السيارات دخلت البلاد بعد سقوط الصمم بلا رقابة ولا متابعة ومنها مسروق سواء كان ذلك من دوائر الدولة او من المواطنين بعد تفتي الجريمة في السنوات الماضية .



انجازها منها بعد المكان وصعوبة وصول الموظف المختص في الوقت المناسب لانجاز اعماله بسبب الزحام المستشري في شوارعنا

كذلك يقول موظف اخر انه في حالة الانتقال الى خان ضاري ربما يدفعه هذا الاجراء الى

يقول لنا : قسم السيارات من الاقسام المهمة في المديرية ويعتبر من اكثر الاقسام عملا وتماسا بالمواطن اضافة الى ان زخم المعاملات التي لديه للمواطنين تعد بمئات الآلاف وانتقاله الى منطقة (ابو غريب) معناه ان صعوبات كثيرة ستقف حائلا دون

صاحب دراجة نارية ينوي اتمام معاملة تسجيلها والحصول على لوحة لها يقول احوال انهاء معاملتي قبل انتقال القسم الى منطقة (ابو غريب) لأنها بعيدة نسبيا..

احد موظفي قسم السيارات في مديرية كمرك المنطقة الوسطى فضل عدم ذكر اسمه في حين يتلخص قول المواطن فاضل محمد

## محمود النمر

مديرية كمرك ومكوس المنطقة الوسطى تتخذ لها من احد الابنية الكائنة في شارع النضال وفي المنطقة القريبة من (القصر الابيض) وهي بناية واسعة وتضم جميع الاقسام الذي تتعلق بعمليات السيارات وقوانين دخولها وخروجها كذلك يعتبر المكان التي تحتله من الامتعة النموذجية التي تسهل على المواطن متابعة الاوراق الرسمية العائدة للسيارة

لهذه المديرية ارتباطات وعمل مع دائرة المرور العامة يتحتم على المواطن اتمام معاملته بشكل سريع ومرح مستغلا قرب المسافة ما بين المديرتين.

يقول المواطن محمود عبدالرضا في حالة انتقال قسمي السيارات والخروجية الى خان ضاري سيشكل لنا حالة صعبة ولاسيباب عديدة اقلها بعد المكان وارتفاع اجور النقل والتأخير في اتمام المعاملات تمنى ألا يحدث ذلك او ان يصار الى تأجيل النقل الى موعد اخر ولحين تنشئة ما موجود الان في مديرية الكمارك من معاملات لا ع لها ولا حصر.

اما المواطن مزهر عزيز يقول: مديرية المرور العامة تنوي تبديل جميع لوحات ارقام المنقست في الشهر الثالث من العام القادم ونحن نعلم كم هو الزخم الذي سيحصل انذاك واعداد المواطنين المراجعين لقسم السيارات من اجل تبديل لوحات ارقام سياراتهم وقسم السيارات هو المنفي بهذا الامر اضافة الى مديرية المرور العامة في حالة النقل اعتقد ان المواطن صاحب العلاقة سيجد صعوبة في اتمام معاملته لذلك ارى ان يتم الترتيب بتحويل قسمي الخروجية والسيارات في الوقت الحاضر ولو الى حين فض هذه المسألة

في حين يتلخص قول المواطن فاضل محمد

## شؤون الناس

## مشكلة أجور النقل

عبد الزهرة المنشاوي

زاد تصاعد اجور النقل بين مناطق بغداد الداخلية وضواحيها من اعباء المواطن وصار صباح كل يوم يفاجأ بتصاعدها ويطالب باجر اضافي يلزم عليه دفعه اصحاب هذه السيارات ومع الاسف استغلوا غياب الرقابة والتنظيم ليفرضوا الاسعار ووقف مزاجهم بعد ان يتفق اربعة او خمسة منهم في مرأب للسيارات وخاصة في منطقة الباب الشرقي او غيرها من المناطق المزبحة ويحجموا عن نقل المواطنين الى مناطق سكنهم الا بعد ان يدفعوا الزيادة في الاجر التي قررها اصحاب هذه السيارات في لحظة بدت لهم مناسبة لرفضها مستغلين حالات الزحام.

الجهات المعنية وتعني بها وزارة النقل تركت الحبل على الغارب لان يفرض اصحاب سيارات النقل الصغيرة ما يرتأونه من اسعار دون تدخل والمواطن يتطلع الى من اوكلت الهم مهمة ادارة هذه المرائب فيجده على وفاق وصحبة لا تتنوبها شائبة مع صاحب سيارة النقل وكثيرا ما يراهم يناصرون السائق في فرض زيادة في الاجور ويتخلون الى جانبه حينما يثير احد الركاب اعتراضه على الزيادة.

التغيير الجذري الذي حدث في العراق وخاصة في المجالات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق في الممارسة لا يعني غياب رقابة الدولة او ترك الامور تجري على هواها ان يتوجب عليها في الاقل ان تدخل منافسا في بعض النشاطات الحيوية والتي لا غنى للمواطن عنها حتى الدول المتقدمة التي تنزع هذا النزوع نحو اقتصاد السوق لا تترك الامور سائبة وتجعل مواطنها بين انياب الجشعين الذين لا يراعون الحالة الاقتصادية للمواطن من حيث ارتفاعها وانخفاضها بل مهمهم الوحيد ان يراهم الطائلة واستغلال الحاجة باقصى ما يستطيعون لذلك في لندن نفسها وهي من الدول العريقة في اقتصاد كهذا تدخل بقوة الى جانب المواطن وتحاول حمايته من الاحتكار والبشع في مجال النقل الذي نحن بصده ترمي الدولة قطارات الانفاق وباصات نقل حكومية لتحد من عملية استغلال المواطن

نحن الى الان نترك المواطن دون حماية لا بتشريعات قانونية ولا بمساهمات حكومية يمكن ان تقف الى جانبه للحد من استغلاله

قطار النقل عندنا يمكن ان تقف عنه انه في حالة فوضى عارمة يمكن ان يعمل فيه حتى الصبي الذي قد لا يتجاوز سن الثانية عشرة من العمر ولك ان تتصور تعامله مع المواطن في الطريق

وكيفية قيادته للسيارة التي تضم العشرات من الركاب ومدى تقديره للمسؤولية الكبيرة في ايصال الركاب او دون ازعاج

وحسب قوله لا يجوز التي يحاول يوم بعد اخر زيادتها على حساب الاخرين

تجزئة المسافات بين مركز العاصمة وبقية المناطق صار يدين اصحاب السيارات مع احتفاظهم بنفس الاسعار التي كانوا يتقاضونها عن مسافات ابعد ولكن لا احد يستطيع مجادلتهم

او الحد من غلوئهم في ظاهرة زيادة الاسعار بينما مؤسسات وزارة النقل المعنية بهذا الشأن تغضض عيونها وتترك المواطن فريسة سهلة لكل من يريد ان يغتني على حسابها واكتفت بتأجير المرائب لكل من هب ودب دون شروط او التزامات تملئها المصلحة العامة.

المواطن ينتظر دون طائل تدخل الدولة ممثلة بوزارة النقل لكن انتظاره طال امده ولا من امل في النظام والتنظيم في قطاع النقل الذين عيل صبرهم مع اصحاب سيارات النقل لم يجدوا من احد يشكون اليه محتجهم غير الجنود في نقاط التفتيش على الطريق.

تجزئة المسافات بين مركز العاصمة وبقية المناطق صار يدين اصحاب السيارات مع احتفاظهم بنفس الاسعار التي كانوا يتقاضونها عن مسافات ابعد ولكن لا احد يستطيع مجادلتهم

او الحد من غلوئهم في ظاهرة زيادة الاسعار بينما مؤسسات وزارة النقل المعنية بهذا الشأن تغضض عيونها وتترك المواطن فريسة سهلة لكل من يريد ان يغتني على حسابها واكتفت بتأجير المرائب لكل من هب ودب دون شروط او التزامات تملئها المصلحة العامة.

المواطن ينتظر دون طائل تدخل الدولة ممثلة بوزارة النقل لكن انتظاره طال امده ولا من امل في النظام والتنظيم في قطاع النقل الذين عيل صبرهم مع اصحاب سيارات النقل لم يجدوا من احد يشكون اليه محتجهم غير الجنود في نقاط التفتيش على الطريق.

تجزئة المسافات بين مركز العاصمة وبقية المناطق صار يدين اصحاب السيارات مع احتفاظهم بنفس الاسعار التي كانوا يتقاضونها عن مسافات ابعد ولكن لا احد يستطيع مجادلتهم

او الحد من غلوئهم في ظاهرة زيادة الاسعار بينما مؤسسات وزارة النقل المعنية بهذا الشأن تغضض عيونها وتترك المواطن فريسة سهلة لكل من يريد ان يغتني على حسابها واكتفت بتأجير المرائب لكل من هب ودب دون شروط او التزامات تملئها المصلحة العامة.

المواطن ينتظر دون طائل تدخل الدولة ممثلة بوزارة النقل لكن انتظاره طال امده ولا من امل في النظام والتنظيم في قطاع النقل الذين عيل صبرهم مع اصحاب سيارات النقل لم يجدوا من احد يشكون اليه محتجهم غير الجنود في نقاط التفتيش على الطريق.

## شكاوى

## من ذي قار تناشد وزارة التعليم العالي

وصلت الصفحة رسالة من الطالبة امانى عبد الرضا ياسين من سكنة محافظة ذي قار وهي طالبة جامعية في كلية التربية في جامعة المنفى تذكر فيها بانها من عائلة فقيرة ولعدم تمكنها من الاستمرار في الدراسة في جامعة المنفى تقدمت بطلب نقل دراستها الى جامعة المنفى لكن الجامعة الاخيرة تعذرت عن نقلها لوجود تعليمات من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعدم ترويج معاملات النقل لذلك تناشد وزارة التعليم العالي بفهم مشكلتها والسماح

لها من نقل دراستها الى جامعة ذي قار ليتسنى لها مواصلة دراستها خاصة ان لديها تأييد من المجلس البلدي في منطقتها يؤيد فقر حال عائلتها وعدم تمكنها من توفير المال اللازم لمواصلة الدراسة اضافة الى مشاكل عشائرية تقف دون تمكنها من المواصلة في جامعة المنفى. **محلة ٤٢٤ في الحرية وعبور المواطن** بعث المواطن ابو اسراء من سكنة المحلة ٤٢٤ في مدينة الحرية برسالة شكوى يذكر فيها ان الجزرات الوسطية والتي هي بعرض ستة امتار في وسط الشارع المحيط بالمحلة استغلت

للزراعة وهو امر جيد ولكن بالمقابل ترك المشاة بعد ان تم تسبيح هذه الجزرات دون طريق للسبالة لكون الرصيف على جانبي الشارع قد استغل من المواطنين لاقامة الحدائق او الدكاكين ولم يترك للمواطن السبيل الذي يسلكه لذلك على الجهة المسؤولة اخذ هذا الامر بعين الاعتبار **الكلاب السائبة هل من معالجة؟** يدعو المواطن فيصل عبود من مدينة الحرية دوائر الصحة المعنية في الحد من تناهي ظاهرة قطعان الكلاب السائبة في مدينة الحرية والحد منها لكونها ظاهرة

غير صحية اضافة الى انها مصدر خوف للمواطنين في المحلات السكنية ولا يستطيع معها المواطن قضاء مصالحه عند حلول الليل ويضيف انه كان هناك فرق متخصصة لمعالجة هذه الظاهرة لكنه الان لا يجد من يهتم لها ويطلب بتفعيل معالجتها باسرع ما يمكن خاصة انها انتشرت في اغلب مناطق بغداد. **مشكلة الزحام في جسر ديالى** يشكو العديد من المواطنين خاصة الذين ينتقلون بين العاصمة بغداد والمحافظات الجنوبية من شدة الزحام في عبور جسر ديالى

وبالاتجاهين وانهم يضطرون الى قضاء وقت طويل قد يستمر الى ساعتين او اكثر لحين انقضاؤه ويعتقدون ان الاسباب تعود في ذلك الى عدم تخصيص اوقات لعبور الشاحنات الكبيرة مثلما كان معمولاً به في السابق اضافة الى غياب شرطة المرور التي يمكنها ايجاد الحلول المناسبة للمعالجة زحام السيارات علاوة على ان التفتيش الذي تقوم به نقاط التفتيش على الجسر يخضع في بعض الاحيان للمزاجية مما يساهم في ارباك السير الذي يدفع فئمة المواطن المتعب من السفر فئمة.

**امام الشركة العامة لتجارة السيارات** في منطقة جسر ديالى تتخذ الشركة العامة للسيارات والمكانن الى قضاء المدائن والمحافظات الجنوبية وقد قامت هذه الشركة بقطع الشارع الذي يقع امامها وحولت السير الى الجانب الاخر مما ادى الى ارباك في السير لكون الشارع ملء بالحفر والمطبات واصحاب السيارات يخشون كثيرا من السير فيه وخاصة بعد حلول المساء والمطوب اعادته فتح الشارع لتسهيل سير المرور.

## رسالة الاعداد

## مواطنون من محافظة ميسان يناشدون الحكومة ومجلس المحافظة حل مشكلاتهم

العديد من سكنة منطقة الماجدية في محافظة ميسان يقولون في عام ١٩٧٣ شملهم اجراء ازالة دورهم لاقامة جسر على نهر الكحلاء وتم تعويضهم عنها بمبالغ مالية قرت في حينها ب(٢٥٠٠) دينار عراقي وسلمت بالعدل الى البعض منهم في حين اخرون لم يتسلموا مبلغ التعويض لاسباب عديدة منها الرفض او اشكالات التسجيل وغيرها من

الامور ولكن بعد مضي فترة من الزمن انقثت الحاجة الى ازالة هذه الدور بسبب تغير في مسار الجسر وتم معالجة الامر من قبل دائرة البلدية في حينه حيث تم تبليغ العوائل التي تسلمت مبلغ التعويض بدفع ايجار شهري وصل الى مبلغ (٥٥) الف دينار قبل سقوط النظام وتوجب دفعه للعوائل التي استلمت مبلغ التعويض فقط اما العوائل

غير المستلمة للمبلغ بقيت عائدية دورها الى اصحابها الشرعيين دون ان يبلغوا باية اجراءات او تعليمات اخرى باشغال الدار او ترحيلهم عنها مما جعل المواطنين في منطقة الماجدية في حيرة من امرهم علما ان عدد هذه الدور قدر ب(٢٣٠) دارا وتسكنها خمسة الاف عائلة اذ ضمت الدار الواحدة عدة عوائل نتيجة ازمة السكن وغلاء المعيشة

علما بان المواطنين من سكنتها وحرور وقت طويل على تشييدها قد ال البعض منها الى السقوط فقاموا بنهديمها وتشبيد اخرى جديدة بدلها بعد سقوط النظام في الحادي عشر من اذار عام ٢٠٠٣ قامت دائرة البلدية باعمار البنية التحتية للرقعة الجغرافية التي تقع عليها دورهم فقاموا بانشاء شبكة مياه المجاري الثقيلة وبناء محطة اسالة ماء وتبليط

الشوارع اضافة الى تزويدهم بخدمة الهاتف الارضي ولم تسلم مبالغ الايجارات منهم على امل ان ينظر مجلس الوزراء بمشكلتهم وحلها من خلال استمرارهم في شغل دورهم وانتفاء الحاجة الى ازالة الدور والمشكلة الان تكمن في ان الذي لم يتسلم مبلغ التعويض مطمئنا لكون الدار مسجلة باسمه ولاعبار على شرعية ملكيتها له بينما الذين دفعه ولحين سقوط النظام

تسلموا التعويض يعيشون في حالة من القلق لعدم وضوح الامر لديهم من حيث شرعية دورهم التي تسلموا عنها تعويض مضطرين اضطرارا والشيء الذي يتوجب ذكره ان مبالغ التعويضات التي تسلموها من النظام السابق عام ١٩٧٣ اعيدت للدولة مضاعفا من خلال دفع مبلغ الايجار الشهري الذي توجب عليهم دفعه ولحين سقوط النظام

يناشدون الحكومة ومجلس محافظة ميسان الى ايجاد حل لمشكلتهم لاسيما انهم من شريحة فقيرة ولا يجدون البديل عن دورهم هذه لتساعد اسعار قطع الاراضي السكنية وان يبقوا مستقرين مع عوائلهم اسوة باخوانهم الذين لم يقبضوا مبالغ التعويض وهم على استعداد لدفع مبلغ من سكنة دور الماجدية

## اشارات لايد منها

**مصارف** الفترة التي توقف فيها المصارف في العراق تعاملاتها المالية بسبب اعداد الميزانية للعام الجديد فترة طويلة الامد بعض الشيء تزيد من معاناة العديد من المواطنين

**التفاته** وزارة الصحة ووزارة البلديات وامانة بغداد يجب ان تلتفت الى التجمعات السكنية التي تعتمد في الحصول على مياه الشرب في منطقة شرق بغداد بجوار منطقة الشماعية من انبوب ناقل لمياه سقي المزروعات منعا للتداعيات في الصحة العامة.

**كهرباء** الزمن الذي تقدره الجهات المعنية لاملاك المحطات الكهربائية او اقامت محطات جديدة يصيب المواطن بالهلع خاصة ان البعض يقدر بان ذلك ربما يمتد الى عام ٢٠٢٢

**بنائة** لا نعلم الى متى تبقى بنائة الاتصالات في شارع الرشيد منطقة السنك عنوانا للخراب الشاخص في منطقة تعتبر من اهم مناطق بغداد لاسيما ان البنائة من البنائيات الضخمة والمعمارية المميزة

**اسباب** تعذر المعنويون بتبليط الشوارع في بغداد من قبل بعذر وجود معامل الاسفلت في مناطق ساخنة يصعب نقل مادة الاسفلت منها الان وبعد زوال الاسباب واستقرار الامن يتساءل المواطن ما الاعداد الموجبة في تأخير حملات التبليط؟

**نظافة** النظافة التي بدت عليها اغلب المناطق تعتقد بانها تستحق منا الاشارة باجهزة امانة بغداد وتنازل منها المزيد من الخدمات البلدية في المستقبل

**اصرار** لا نعلم لماذا تصر بعض الدوائر الرسمية وتجبر المواطن على تصوير وثاقفه الرسمية من مكتب معين مع ان المكاتب التي يشار للتصوير منها تتابع فيفرض سعر تصوير الوثائق اضعاف مضاعفة؟



يحل في السير